اقتصاديون: قرارات "المركزي" برفع قيمة الجنيه مقامرة بالاحتياطي الأجنبي

الجمعة 13 نوفمبر 2015 12:11 م

حالـة جـدل بين أوسـاط رجال الأعمال واقتصاديين شـككوا فى جـدوى هـذه القرارات، متوقعين أن تحمل توابع سـلبية على الاقتصاد المِصْرِى فى الفترة المقبلة، أبرزها إضافة أعباء جديدة على خدمة الدين العام، واستنزاف «الاحتياطى» من العملة الصعبة.

حذر هانى توفيق -خبير الاستثمار- من تبعات قرارات البنك المركزى الأخيرة، بشأن رفع سعر الجنيه أمام الدولار وقبله زيادة أسعار الفائدة على بعض الأوعية الادخارية فى بعض البنوك،

وقال -في تصريحات صحفية، اليوم-: إن رفع سعر الفائدة على الجنيه على بعض شهادات بنكى «الأهلى ومصر» يعنى خسائر كبيرة للاقتصـاد المصـري، أهمها إضافـة أعباء جديـدة على خدمـة الـدين العام بما يصل إلى 70 مليـار جنيه على الأقـل، على اعتبار أن الحكومة هى أكبر مستدين من البنوك.

وأضح «توفيق» أن القرارين عنيفان ويسيران بالاقتصاد المِصْرى فى الاتجاه الخاطئ.

وفيما يتعلق بقرار رفع سـعر الفائدة، قال «توفيق»: إن هذه الزيادة تشكل ٢٥٪ من سـعر الفائدة الأصلى، وتدل إلى حد كبير على بـدء اتخـاذ قرارات اندفاعيـة وترتب على ذلـك الهجوم الكاسـح من الأـفراد والشـركات على باقى البنوك وسـحب مئات الملايين من الودائع لتحويلها إلى الشهادات الجديدة، ما أدى بلا شك إلى خلل فى سيولة هذه البنوك.

وأضاف أن ذلك سـيؤدى حتماً إلى اتباع هـذه البنوك نفس السـياسة ورفع الفوائـد على الودائع حتى لا تخسـر باقى عملائها، وتوقع ارتفاع عجز الموازنة للدولة بمبالغ خرافية بصـفتها المدين الأكبر «حوالى 70 مليار جنيه تمثل ٢٥٪ إضافية من موازنة خدمة الدين العام».

وأشـار إلى أن قرارات «المركزى» تعمـل على تحجيم الاسـتثمار الخاص إلى حـد كبير وزيادة أعباء خدمـة القروض للشـركات القائمـة، مؤكـداً أن اتخـاذ القرارات النقديـة يكون بالتـدرج أسوة بكل دول العالم لتجنب الصـدمات الفجائيـة للمجتمع بصـفة عامة، وللقطاع المصرفى على وجه الخصوص.

وطـالب «توفيق» جمـال نجم، نـائب محافـظ البنك المركزي، القائم بأعمال المحافظ، عرض محضـر لجنـة السـياسة النقـدية بالبنـك، الـذى اتُخـذ على أسـاسه قرار رفع سـعر الفائـدة ورفع قيمـة الجنيه، ومبررات هـذين القرارين الاقتصاديـة والمالية ونسبة التصويت على كل قرار، وهو إجراء متبع فى كل البنوك المركزية المحترمة فى العالم.

وانتقدت الدكتورة عالية المهدى -العميد الأسـبق لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- إجراء رفع قيمة الجنيه أمام الدولار أمس

الأول، ووصفته بـ«الإجراء غير المدروس».

وقالت: إن إجراء «المركزي» له انعكاسات سلبية كثيرة أبرزها تقليل تنافسية الصادرات والسياحة واستنزاف الاحتياطي النقدي من العملة الصعبة، ويخفض من جاذبية السوق المحلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فضلاً تعارضه مع الاتجاه العالمى لتخفيض عملات الأسواق الناشئة أمام الدولار، مضيفة: «احنا للأسف بناخد قرارات والظروف كلها ضدنا».

وأضافت «المهدى» -في تصريحات صحفية، اليوم- أن إجراء البنك المركزى بمثابة مغامرة محفوفة بالمخاطر، وأتوقع أن يستنزف ذلك احتياطينا النقدى، المكون مُعظمه من ودائع خليجية، فضلاً عن تضرر المُصدرين منه لتقليله تنافسية صادراتنا، وأقول للمشيدين بإجراء «المركزى» من قبيل اعتباره ووصفه بـ«صفعة للسوق السوداء وحائزى الدولار والمضاربين» وما إلى ذلك، كان غيركم أشطر، وطالما ظلت وارداتنا أكثر من صادراتنا سيكون الجنيه ضعيفاً للغاية أمام غيره من العملات، والاقتصادات القوية هى التى تخفض عملتها جذبًا للاستثمار، وليس العكس.

وطالبت العميد الأسبق لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية الحكومة بمراجعة القيود المفروضة على إتاحة الدولار من قبَل المحافظ الحالى هشام رامز، ودعم المصانع المُتعثرة والمتوقفة، وتنشيط السياحة ودعمها، لا سيما فى الوقت الراهن.

وفيما يخص أسواق المال توقع محللون فنيون استمرار الاتجاه الهابط للبورصة المصرية، واختبار المؤشر الرئيسى مستوى دعم عند 6650 نقطة.

وقال زياد شتا -مدير حسابات العملاء بشركة جرانـد إنفستمنت لتداول الأوراق المالية-: إن السوق تتجه لمنطقة دعم عند 6650 نقطة، نتيجة الأخبار السلبية التى أثرت على نفسية المتعاملين الفترة الماضية، لاـ سيما مع عدم استقرار سوق الصرف، واستردادات الصناديق.

وأوضح أن توقيت الإعلان عن نتائج أعمال البنك التجارى الدولى غير فعال نتيجة عدم استقرار السوق، لافتًا إلى أن القوة الشرائية من الصعب أن تعود للسوق حاليا قبل الوصول لمستوى الدعم السابق، وفقد رأس المال السوقى للأسهم المقيدة أكثر من 28 مليار جنيه فى 4 جلسات بسبب قرارات «المركزى» الخاصة بالفائدة على الودائع بالجنيه، عبر وعاء ادخارى جديد تصل أسعار الفائدة عليه 12.5%.